

Distr.
GENERAL

UNEP/OzL.Pro/ExCom/89/15
20 May 2022

ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

برنامج
الأمم المتحدة
للبيئة



اللجنة التنفيذية للصندوق المتعدد الأطراف
لتفويض بروتوكول مونتريال
الاجتماع التاسع والثمانون
مونتريال، من 7 إلى 11 مارس/ آذار 2022
أرجئ إلى 16 و18 و20 مايو/ أيار 2002 (الجزء الأول)
و16-18 يونيو/ حزيران 2022 (الجزء الثاني)¹

تقرير الجزء الأول للاجتماع التاسع والثمانين للجنة التنفيذية

مقدمة

1. نظرًا لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) والتوجهات ذات الصلة لحكومي كندا وكيبك، في 18 يناير/ كانون الثاني 2022، أبلغت الأمانة للجنة التنفيذية أنه لا يمكن عقد الاجتماع التاسع والثمانين، المقرر عقده في الفترة من 7 إلى 11 مارس/ آذار 2022 في مونتريال.
2. وبناءً على ذلك، وافقت اللجنة التنفيذية على عقد الاجتماع التاسع والثمانين على جزأين:
 - (أ) يُعقد الجزء الأول افتراضياً في 16 و 18 و 20 مايو/ أيار 2022؛
 - (ب) ويُعقد الجزء الثاني بالحضور شخصياً، في مونتريال، في الفترة من 16 إلى 18 يونيو/ حزيران 2022.
3. وحضر الجزء الأول من الاجتماع التاسع والثمانين ممثلو الأطراف التالية وأعضاء اللجنة التنفيذية وفقاً للمقرر 11/XXXIII الصادر عن الاجتماع الثالث والثلاثين لأطراف بروتوكول مونتريال:
 - (أ) الأطراف العاملة بالفقرة الأولى من المادة 5 من البروتوكول (أطراف المادة 5): البحرين (الرئيس) والبرازيل وتشاد وكوبا وغيانا والهند وزمبابوي؛
 - (ب) والأطراف غير العاملة بالفقرة الأولى من المادة 5 من البروتوكول (الأطراف غير العاملة بالمادة 5): بلجيكا وكندا وفنلندا وإيطاليا واليابان ورومانيا والولايات المتحدة الأمريكية (نائب الرئيس).

¹ سيعقد جزء من الاجتماع التاسع والثمانين عبر الانترنت في حين سيعقد الجزء الثاني بصورة مباشرة نتيجة لجائحة مرض فيروس كورونا.

4. ووفقاً للقرارات التي اتخذتها اللجنة التنفيذية في اجتماعها الثاني والثامن، حضر الاجتماع بصفة مراقب ممثلو برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (اليونديبي) وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة (اليونيب) بصفتهم وكالتان منفذتان، وأمين خزانة الصندوق المتعدد الأطراف ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) والبنك الدولي.
5. وحضر الاجتماع أيضاً الأمين التنفيذي لأمانة الأوزون، ورئيس ونائب رئيس لجنة التنفيذ، وأعضاء فريق التكنولوجيا والتقييم الاقتصادي.
6. كما حضر بصفة مراقب ممثلو وكالة التحقيقات البيئية، ومعهد الحوكمة والتنمية المستدامة، ومجلس الدفاع عن الموارد الطبيعية، ورابطة مصنعي غاز التبريد في الهند.

البند 1 من جدول الأعمال: افتتاح الاجتماع

7. افتتح الاجتماع الرئيس السيد حسن علي مبارك في الساعة السابعة صباحاً². ورحب بأعضاء اللجنة التنفيذية في الجزء الأول من الاجتماع التاسع والثمانين، وأكد على أنه سيخدم اللجنة بأفضل ما لديه من قدرات. كما رحب بكبيرة الموظفين الجديدة للصندوق المتعدد الأطراف، السيدة تينا بيرمييلي.
8. وبدأ حديثه عن التقدم الذي أحرزته اللجنة في المسائل المتعلقة بتعديل كيغالي، وخاصة موافقتها على المبادئ التوجيهية لإعداد خطط تنفيذ تعديل كيغالي للهيدروفلوروكربون لبلدان المادة 5، وقال إنه قد أن أوان توصل اللجنة إلى اتفاق بشأن الجوانب الأخرى ذات الصلة بخطط تنفيذ تعديل كيغالي لكي يمكن المضي في تنفيذها بسلاسة. وأعرب عن أمله في أن تتمكن اللجنة التنفيذية من تقديم تقرير عن التقدم الملحوظ إلى اجتماع الأطراف في وقت لاحق من هذا العام. وسيكون تنفيذ تعديل كيغالي ممكناً بفضل تفاني الأعضاء ومرونتهم واستعدادهم للتوصل إلى توافق في الآراء.

9. وذكر بأنه، على النحو المتفق عليه، سيخصص الاجتماع التاسع والثمانين لمناقشة واثاق السياسات، وسيغطي الجزء الأول ثلاثة بنود تعتبر مهمة وعاجلة: تقييم الصندوق المتعدد الأطراف لعام 2019 بواسطة شبكة تقييم أداء المنظمات المتعددة الأطراف في إطار بند جدول الأعمال المتعلق بأنشطة الأمانة؛ واستعراض مشروعات التعزيز المؤسسي، بما في ذلك مستويات التمويل وتحليل مستوى وطرائق تمويل تخفيض المواد الهيدروفلوروكربونية في قطاع خدمة التبريد. وسيتم تناول مسائل السياسات المتبقية على جدول الأعمال في الجزء الثاني من الاجتماع، الذي سيعقد بالحضور شخصياً في يونيو/ حزيران 2022. وفي الختام، شكر الرئيس المشاركين مقدماً على دعمهم لإدارة الصندوق المتعدد الأطراف الناجحة، والتزامهم المستمر بها.

البند 2 من جدول الأعمال: المسائل التنظيمية

(أ) إقرار جدول الأعمال

10. اعتمدت اللجنة التنفيذية جدول الأعمال التالي للجزء الأول من الاجتماع التاسع والثمانين على أساس جدول الأعمال المؤقت الوارد في الوثيقة UNEP/OzL.Pro/ExCom/89/1/Add.1، الذي يتألف من مجموعة من بنود جدول الأعمال المؤقت المختارة للاجتماع التاسع والثمانين بكامله الوارد في الوثيقة UNEP/OzL.Pro/ExCom/89/1:

² جميع الأوقات المذكورة هي بتوقيت مونتريال (التوقيت العالمي المنسق - 4).

1. افتتاح الاجتماع.
 2. المسائل التنظيمية:
 - (أ) إقرار جدول الأعمال؛
 - (ب) تنظيم العمل.
 3. أنشطة الأمانة.
 5. استعراض مشروعات التعزيز المؤسسي، بما في ذلك مستويات التمويل (المقرر 51/74 (د)).
 7. المسائل المتعلقة بتعديل كيغالي لبروتوكول مونتريال:
 - (ج) تحليل مستوى وطرائق تمويل خفض الهيدروفلوروكربون في قطاع خدمة التبريد (المقرر 76/88).
 9. مسائل أخرى.
 10. اعتماد التقرير.
 11. اختتام الاجتماع.
- (ب) تنظيم العمل**
11. ذكر الرئيس بأن خطة الطوارئ المتفق عليها نصت على أن يجتمع الفريق الفرعي المعني بقطاع الإنتاج في الجزء الثاني من الاجتماع التاسع والثمانين.
 12. ووافقت اللجنة التنفيذية على تنظيم العمل الذي اقترحه الرئيس.

البند 3 من جدول الأعمال: أنشطة الأمانة

13. لدى تقديم البند، أشار الرئيس إلى أن التقرير المعتاد عن أنشطة الأمانة سيتم جمعه مع التقرير المقدم في الاجتماع التسعين، على النحو المبين في الوثيقة UNEP/OzL.Pro/ExCom/89/2. وستنظر اللجنة، في الاجتماع الحالي، فقط في التقرير عن أنشطة الأمانة المتعلقة بتقييم عام 2019 للصندوق المتعدد الأطراف بواسطة شبكة تقييم أداء المنظمات المتعددة الأطراف الوارد في الوثيقة UNEP/OzL.Pro/ExCom/89/2/Add.1. وبدأت اللجنة التنفيذية في المناقشة حول هذه المسألة خلال عملية الموافقة فيما بين الدورات للاجتماع الثامن والثمانين.
14. وعرضت كبيرة الموظفين الوثيقة UNEP/OzL.Pro/ExCom/89/2/Add.1، محددة ملاحظات ومقترحات الأمانة فيما يتعلق بتقييم شبكة تقييم أداء المنظمات المتعددة الأطراف. وتعكس الوثيقة المناقشة والتعليقات التي أدلى بها الأطراف خلال عملية الموافقة فيما بين الدورات للاجتماع الثامن والثمانين. وبعد الإشارة إلى أن تقييم شبكة تقييم أداء المنظمات المتعددة الأطراف حدد الكثير من أوجه القوة للصندوق المتعدد الأطراف، قدمت عرضاً عاماً موجزاً لملاحظات ومقترحات الأمانة بالعلاقة إلى الخمسة مجالات التي تحتاج إلى التحسين المشار إليها في

تقرير شبكة تقييم أداء المنظمات المتعددة الأطراف، وهي وظيفة التقييم؛ وإطار النتائج؛ ووظيفة المعلومات والاتصال؛ والمساواة بين الجنسين؛ والاستدامة.

15. ورحب الأعضاء بالرد المنقح من الأمانة وأيدوا على نحو واسع الطريقة المقترحة في الوثيقة. ولكنهم مع ذلك حذروا أن التدابير المتخذة لمعالجة توصيات شبكة تقييم أداء المنظمات المتعددة الأطراف بالعلاقة إلى إدارة النتائج وبيان النتائج، ينبغي ألا تضع عبئا إضافيا غير لازم على أطراف المادة 5 أو الوكالات المنفذة أو تتطرق إلى مجالات خارج ولاية بروتوكول مونتريال. واقترح بعض الأعضاء أن هناك حاجة إلى موارد إضافية لتنفيذ تدابير الرد على توصيات شبكة تقييم أداء المنظمات المتعددة الأطراف وأثاروا القلق إزاء ما إذا كانت تلك الموارد سيتم توافرها. وعرض الأعضاء أيضا عددا من المقترحات المحددة والتعليقات بخصوص الخمسة مجالات التي تحتاج إلى التحسين المحددة في تقييم الشبكة، التي ينبغي أن تأخذها الأمانة في الاعتبار عند إعداد المقترحات المحددة التي ستنتظر فيها اللجنة في اجتماعات قادمة.

16. وفيما يتعلق بوظيفة التقييم، شدد العديد من الأعضاء على أهمية وظيفة تقييم مستقلة مع الاعتراف بصلاحتها الوثيقة مع الأمانة. واعتبر أن وجود تقارير سنوية قائمة بذاتها عن الرصد والتقييم تطورا إيجابيا. وذكر أحد الأعضاء أيضا الحاجة إلى النظر في الهيكل التنظيمي للأمانة بالعلاقة إلى استقلال وظيفة التقييم. ورأى عضو آخر أن النهج ذي المرحلتين الحالي، مع دراسة نظرية وتقييم كامل، كان بسيطا وفعالا، وقال أحد الأعضاء إن اللجنة ينبغي أن تتوخى الحذر في عدم إنشاء هيكل مفصل ذي أعباء إضافية. وأشار أحد الأعضاء إلى أن اللجنة اتبعت في السنوات الأخيرة ممارسة الإشارة ببساطة إلى تقارير الرصد والتقييم ودعوة الوكالات المنفذة إلى مراعاة الدروس المستفادة من التقرير والمعلومات الواردة فيه. غير أنه أشار إلى الممارسة المتبعة حتى عام 2010 حيث اتخذت اللجنة القرارات بشأن التوصيات ذات الصلة نتيجة لنتائج التقييم، مما يسر متابعة تنفيذها. واقترح أن اللجنة ينبغي أن تعود إلى الممارسة المتبعة قبل عام 2011 حتى يمكن المتابعة فيما يتعلق بكيفية انعكاس التوصيات المتعلقة بالتقييم والقرارات ذات الصلة في عمل الصندوق ووكالاته الثنائية والمنفذة، على النحو الموصى به في شبكة تقييم أداء المنظمات المتعددة الأطراف. وشدد على أن عدد مثل هذه التوصيات ينبغي أن يكون محدودا ويركز على النتائج الأكثر ضرورة من أجل تجنب عمليات المتابعة غير الضرورية. فإعداد ردود الإدارة بواسطة اللجنة سيسهم أيضا في تعزيز استخدام نتائج التقييم وتعزيز صلات الوظيفة مع عمل الصندوق.

17. ورحب الأعضاء بمقترح الأمانة لإطار النتائج الذي يبين الأثر الأوسع نطاقا للصندوق المتعدد الأطراف واستخدام بيان النتائج للإبلاغ عن النتائج، على الرغم من التساؤل عن إمكانية إعداد أهداف محددة، ونواتج ومؤشرات للمجالات البيئية والاجتماعية الاقتصادية الأوسع نطاقا، واستصواب القيام بذلك نظرا لولاية بروتوكول مونتريال. وتساءل العديد من الأعضاء أيضا عما إذا كان لمثل ذلك الإجراء آثار على التكاليف ذات الصلة بجمع البيانات والإبلاغ عن المؤشرات، ولكن البعض الآخر لاحظ أن أهداف إطار النتائج يمكن تحقيقها بدرجة كبيرة عن طريق إعادة تنظيم البيانات المتوافرة بالفعل. واقترح العديد من الأعضاء موضوعات للمؤشرات، بما في ذلك كفاءة استخدام الطاقة، وكمية الأطنان بقدرات استنفاد الأوزون، ومكافئ ثاني أكسيد الكربون، والمساعدة المقدمة لتحقيق الامتثال، والتعزيز المؤسسي وبناء القدرات. وبصفة عامة، اعترف الأعضاء بالحاجة إلى الحد من عدد المؤشرات والأخذ في الاعتبار التوصيات المتعلقة بالمؤشرات في شبكة تقييم أداء المنظمات المتعددة الأطراف. وأعربوا أيضا عن الرغبة في النظر في إطار النتائج وبيان النتائج، على نحو أمثل في الاجتماع الحادي والتسعين، بغية الانتهاء من إعدادهما في الاجتماع الثاني والتسعين.

18. وفيما يتعلق بموضوع الاتصال، أعرب الأعضاء عن اتفاقهم مع الأفكار التي اقترحتها الأمانة وأشاروا مع الرضى إلى تقديم استراتيجية معلومات محدثة في الاجتماع الحادي والتسعين. وكان هناك تأييد كبير لتعزيز الموقع الشبكي للصندوق المتعدد الأطراف من أجل تسهيل الحصول على المعلومات، بالنسبة للأطراف ولجمهور أوسع نطاقا، وشجعت الأمانة على الاستفادة من خبرة أمانة الأوزون في هذا الصدد. فالإبلاغ عن نجاح العمل المنفذ بموجب بروتوكول مونتريال ذكر أيضا بأنه مهم وشجعت الأمانة على إصدار منتج اتصال سنوي واحد على الأقل عن الإنجازات الرئيسية للصندوق.

19. وفيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين، أشير إلى أن اللجنة تنتظر في تقرير الأمانة عن استعراض تنفيذ السياسة العملية عن تعميم الجنسانية في اجتماعها التسعين ويمكن أن تناقش أيضا الرد على توصيات شبكة تقييم أداء المنظمات المتعددة الأطراف بشأن المساواة بين الجنسين في ذلك السياق. وقال أحد الأعضاء إن النتائج المبلغ عنها بواسطة الوكالات المنفذة ينبغي إدراجها في النتائج العالمية للمساواة بين الجنسين للصندوق في إطار النتائج وبيان النتائج المقترحين.

20. وفيما يتعلق باستدامة نتائج العمل المدعم من الصندوق المتعدد الأطراف، اقترح الأعضاء أن تستكشف الأمانة الفرص لإبراز كيفية ضمان الاستدامة ولكنهم اعترفوا بأن الاستدامة سيتم مناقشتها أيضا تحت بنود مختلفة خلال الاجتماعات القادمة بالحضور الشخصي. وأشار أحد الأعضاء إلى أن تقييم شبكة تقييم أداء المنظمات المتعددة الأطراف اشتمل على ملاحظات تتعلق بإدارة المخاطر التي لم يتم معالجتها بالكامل في تقرير الأمانة وطلب إلى الأمانة أن تنظر كذلك في تلك الملاحظات عند صياغة توصيات تتعلق بالاستدامة لكي تنظر فيها اللجنة.

21. وحثت الأمانة أيضا على إعداد رد الإدارة على تقييم شبكة تقييم أداء المنظمات المتعددة الأطراف في أقرب وقت ممكن، وذلك للنظر فيه على نحو أمثل في الاجتماع الحادي والتسعين.

22. وحدد ممثل إحدى الوكالات المنفذة، ردا على تساؤل من أحد الأعضاء، الاستدامة كمسألة رئيسية. وأشار إلى أن قطاع تكييف الهواء المنزلي بصفة خاصة، طُلب إلى أطراف المادة 5 أن تنتقل على نحو أسرع عن غير أطراف المادة 5 في استيعاب تكنولوجيات إمكانية منخفضة للاحترار العالمي، ودعا إلى الصبر وفهم التحديات التي تواجه أطراف المادة 5.

23. وردا على تعليقات وأسئلة من الأعضاء، قالت كبيرة الموظفين إن استراتيجية المعلومات تستهدف إلى معالجة ثلاث مسائل تتعلق ببيانات الصندوق: الحفاظ على بيانات الصندوق القائمة؛ وتوفير وصول فعال وسهل الاستخدام إلى البيانات القائمة بالنسبة لجميع أصحاب المصلحة؛ وعرض المعلومات على أنواع مختلفة من أصحاب المصلحة. وتتضمن أمثلة الأدوات اللازمة لتحقيق هذه الأهداف والتي احتوت على موقع شبكي مجدد، أداة للإبلاغ عبر الإنترنت عن المواد الهيدروفلوروكربونية، وتجديد جرد البيانات، وتجميع قابل للبحث عبر الإنترنت لسياسات الصندوق المتعدد الأطراف، وإرشاداته وإجراءاته، وسيتم تغطيتها كلها في خطة شاملة التي ستقدم في الاجتماع الحادي والتسعين من شأنها أن تتعامل أيضا مع احتياجات التمويل والإطار الزمني اللازم. وفيما يتعلق بموضوع المؤشرات، قالت كبيرة الموظفين إن بروتوكول مونتريال بالرغم من مجاله الضيق، فله أثر واسع النطاق على واقع الأمر وأن تنفيذه يغير من حياة الناس على المستوى الوطني؛ وسيتم تصميم المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية لبيان ذلك الأثر الواسع النطاق. وأضافت أن الكثير من المعلومات يتواجد بالفعل، وأن المسألة هي إظهارها بطريقة مختلفة لتبادلها مع الجمهور.

24. ووافقت اللجنة التنفيذية على أن تراجع الأمانة التوصيات الواردة في الوثيقة UNEP/OzL.Pro/ExCom/89/2/Add.1 لكي تنظر فيها اللجنة في وقت لاحق من الاجتماع.

25. وبعد ذلك، نظرت اللجنة التنفيذية في توصية منقحة أعدتها الأمانة على أساس المناقشات في الاجتماع الحالي.

26. وقررت اللجنة التنفيذية:

- (أ) أن تحاط علما بالوثيقة UNEP/OzL.Pro/ExCom/89/2 وبالقرير الوارد في الوثيقة UNEP/OzL.Pro/ExCom/89/2/Add.1 الذي يعرض الملاحظات والإجراءات المقترحة من جانب الأمانة عن المجالات الرئيسية الخمسة التي تحتاج الى تحسين المحددة في تقييم الصندوق المتعدد الأطراف لعام 2019 التي أجرتة شبكة تقييم أداء المنظمات المتعددة الأطراف؛
- (ب) أن تطلب من كبيرة موظفي الرصد والتقييم، مع مراعاة المناقشات عن المسألة في الجزء الأول من الاجتماع التاسع والثمانين، أن تدرج إجراءات لتعزيز وظيفة التقييم المبينة في الفقرات من 13 الى 18 من الوثيقة UNEP/OzL.Pro/ExCom/89/2/Add.1 في برنامج عمل الرصد والتقييم لعام 2023 للنظر من جانب اللجنة التنفيذية في اجتماعها الحادي والتسعين؛
- (ج) أن تطلب من الأمانة الاضطلاع بمايلي، مع مراعاة المناقشات بشأن المسألة في الجزء الأول من الاجتماع الحادي والتسعين:
- (1) أن تضع إطار النتائج وبيان النتائج يناسبان عمليات الصندوق المتعدد الأطراف لكي تنظر فيهما اللجنة التنفيذية في اجتماعها الثاني والتسعين؛
 - (2) أن تحدث استراتيجية المعلومات للصندوق المتعدد الأطراف لتشمل خطة مفصلة عن إدارة المعلومات والمعارف واحتياجات تكنولوجيا موقع الإنترنت/ المعلومات، والموارد اللازمة، ومواعيد واضحة للتنفيذ وتقديم الاستراتيجية لكي تنظر فيها اللجنة التنفيذية في اجتماعها الحادي والتسعين؛
 - (3) أن تستكشف الفرص اللازمة لمواصلة إبراز كيفية ضمان استدامة الأنشطة التي يدعمها الصندوق المتعدد الأطراف، بما في ذلك من خلال مواصلة التوضيح في الوثائق المقدمة من الأمانة عن قدرات الشريك والمخاطر والافتراضات الحرجة التي نظر فيها وتقديم تقرير إلى اللجنة التنفيذية في اجتماعها الحادي والتسعين؛
 - (4) أن تعد للنظر من جانب اللجنة التنفيذية في اجتماعها الحادي والتسعين مشروع رد الإدارة من اللجنة التنفيذية إلى أمانة شبكة تقييم أداء المنظمات المتعددة الأطراف بشأن تقييم الصندوق المتعدد الأطراف الذي أجرى عام 2019.

(المقرر 1/89)**البند 5 من جدول الأعمال: استعراض مشروعات التعزيز المؤسسي، بما في ذلك مستويات التمويل (المقرر 51/74(د))**

27. عند عرض الوثيقة UNEP/OzL.Pro/ExCom/89/4، أشار ممثل الأمانة إلى أنها أعدت استحابة للمقرر 51/74(د)، للنظر فيها في الاجتماع السادس والثمانين في عام 2020. غير أنه نظرا لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، تأجل النظر فيها إلى الاجتماع السابع والثمانين وبعد ذلك إلى اجتماعات لاحقة وتم النظر فيها لأول مرة في الاجتماع الحالي. وتعرض الوثيقة استعراضا لمشروعات التعزيز المؤسسي وأنشطتها ذات الصلة، وتتناول التحديات المرتبطة بتعديل كيغالي؛ وأجرت تقييما لأهمية مثل هذا الدعم في المساهمة في امتثال أطراف المادة 5 لتدابير الرقابة في بروتوكول مونتريال؛ وحددت طائفة من الأنشطة التي ينبغي أن تضطلع بها وحدات الأوزون الوطنية لتحقيق تدابير الرقابة على الهيدروكلوروفلوروكربون والهيدروفلوروكربون بين السنوات 2020 و2030؛

واستعرضت شكل الإبلاغ عن طلبات التعزيز المؤسسي وتجديد هذه الطلبات ومؤشرات الأداء الموافق عليها في الاجتماع الرابع والسبعين.

28. وأدخل ممثل الأمانة تصحيحا شفويا على الفقرة 41 من الوثيقة، مؤكدا أن خط أساس الهيدروفلوروكربون اللازم لامتثال بلدان المجموعة الأولى من بلدان المادة 5 سيُنشأ في عام 2023، وليس عام 2025.

29. وفي المناقشة التي تلت، أقرّ جميع الأعضاء الذين تحدثوا في القاعة بأهمية وقيمة مشروعات التعزيز المؤسسي، مما كان حيويا لنجاح الجهود العالمية في إطار بروتوكول مونتريال. وأعاد العديد من الأعضاء من أطراف المادة 5 التأكيد على أهمية الدعم الذي تلقوه على مدى السنين.

30. وتم الاعتراف أيضا بدور وعمل وحدات الأوزون الوطنية. وأبرز العديد من الأعضاء من أطراف المادة 5 الزيادة في عبء عمل الوحدات في الأوقات الأخيرة نظرا لدخول تعديل كيغالي حيز النفاذ. وبالإضافة إلى ذلك، سيزداد عبء العمل هذا أيضا مع تزايد خطى الجهود المبذولة في تنفيذ التعديل، بما في ذلك تحديد خطوط الأساس، وسن تشريعات التنفيذ والإبلاغ عن البيانات الأكثر تعقيدا. وذكر الأعضاء مسؤوليات إضافية لوحدة الأوزون الوطنية في مجالات كانت جديدة بالنسبة لهم، مثل كفاءة استخدام الطاقة، وحماية المناخ وإدارة معدات التبريد وتكييف الهواء في نهاية عمرها الافتراضي. وستشارك وحدات الأوزون الوطنية أيضا مع طائفة أوسع نطاقا من أصحاب المصلحة عما كان الحال في الماضي. وفي نفس الوقت، سيستمر العمل على إزالة الهيدروكلوروفلوروكربون. ويعني حجم العمل وتعبه أن وحدات الأوزون الوطنية ستحتاج إلى تعزيزها. وقالت إحدى العضوات إنها تتوقع أن يزداد عبء العمل حتى ثلاثة أضعاف.

31. وأيد العديد من الأعضاء من كلا أطراف المادة 5 ومن غير أطراف المادة 5 مقترحا من الأمانة بأن يتم تمديد مدة تجديد مشروعات التعزيز المؤسسي من سنتين إلى ثلاث سنوات لصالح الكفاءة الأكبر. وأكدت تلك الأطراف من أطراف المادة 5 أن تمديد المدة سيوفر بعض الراحة للإدارة والإبلاغ وسيتمكن وحدات الأوزون الوطنية من التركيز على تنفيذ الأنشطة. ولكن أحد الأعضاء اقترح أن تعد الأمانة عرضا عاما لمشروعات التعزيز المؤسسي قيد التنفيذ في الوقت الحاضر لتمكين اللجنة من الحصول على فهم أفضل للأثر المحتمل للانتقال من سنتين إلى ثلاث سنوات. ومن شأن ذلك أن يلقي الضوء أيضا على فئات التكلفة التي يتم تمويلها وعلى ما إذا كانت هناك حاجة أيضا إلى تعزيز تكوين وحدات الأوزون الوطنية. وقال أحد الأعضاء إنه قد تكون هناك دروس ينبغي تعلمها من التعزيز المؤسسي المنفذ خلال إزالة الهيدروكلوروفلوروكربون، بما في ذلك كيفية تعزيز المؤسسات، وقد يكون هناك بعض التأزر الذي ينبغي تحقيقه. وقال عضو آخر إنه ينبغي أن يكون هناك المزيد من المناقشة حول كيف يساهم دعم التعزيز المؤسسي في التنفيذ المتوازي المستدام والمستقر لإزالة الهيدروكلوروفلوروكربون والتخفيض التدريجي للهيدروفلوروكربون حتى عام 2030 وأنه ينبغي أخذ الفرص والحوافز في الحسبان.

32. وردا على طلب لتوضيح الانتقال من سنتين إلى ثلاث سنوات، شرح ممثل الأمانة أن التمويل في الوقت الحالي، تم الموافقة عليه لمدة سنتين وأنه إذا وافقت اللجنة على تمديد مدة تجديد مشروع التعزيز المؤسسي إلى ثلاث سنوات، سيتم بالتالي أيضا تمديد التمويل السنوي الموافق عليه إلى السنة الثالثة.

33. وفيما يتعلق بمستوى التمويل، طرح بعض الأعضاء مقترحات لزيادات بنسب تتراوح بين 50 إلى 100 في المائة. وأشار أحد الأعضاء إلى أن جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) كان لها أثر أيضا على عمل وحدات الأوزون الوطنية وأدت إلى حدوث التضخم مما زاد من التكاليف التي تكبدتها.

34. وأعرب العديد من الأعضاء عن رغبتهم في المزيد من المناقشة لشكل الإبلاغ لتجديدات التعزيز المؤسسي ومؤشرات الأداء. ووافق أحدهم على مقترح الأمانة بالحاجة إلى تحديث الشكل والمؤشرات واقترح أن تتوصل اللجنة إلى استنتاجات بشأن جميع العناصر المتعلقة بالتعزيز المؤسسي كحزمة في أقرب وقت ممكن لتعزز المقرر 2/XXVIII لاجتماع الأطراف والسماح لوحدة الأوزون الوطنية بمواصلة عملها. وفي أحد المقترحات الذي أيدها

عضو آخر، اقترحت أن مسألة الشكل والمؤشرات ينبغي تسويتها مبكرا قبل الاجتماع الأخير لعام 2023. وأشار ممثل الأمانة إلى أنه، كمسألة تتطلب المناقشة بالحضور الشخصي مع الوكالات الثنائية والمنفذة، ستتمكن الأمانة فقط من إبلاغ اللجنة في أول اجتماع يعقد في عام 2023. غير أن عضو آخر اعتبر أن الشكل ومؤشرات الأداء القائمة كانت شاملة وأنه يمكن الاستمرار في استخدامها كما هي. وطلب العضو أيضا آراء من الوكالات المنفذة حول هذه المسألة.

35. واقترح أحد الأعضاء، مشيرا إلى عبء العمل المتزايد في جميع الحالات، النابع من التنفيذ المتزامن لتدابير الرقابة على الهيدروكلوروفلوروكربون والهيدروفلوروكربون حتى عام 2029، أن يتم إجراء الاستعراض اللاحق لدعم التعزيز المؤسسي في عام 2029 أو 2030.

36. ووافقت اللجنة التنفيذية على تشكيل فريق اتصال لمزيد من النظر في مسألة مشروعات التعزيز المؤسسي.

37. وردا على ذلك، قال منسق فريق الاتصال إن الفريق أجرى مناقشات بناءة واتفق من حيث المبدأ على أن مدة تجديد مشروعات التعزيز المؤسسي ينبغي تمديدها من سنتين إلى ثلاث سنوات. ولكن وقت تنفيذ هذا التغيير يتطلب مزيدا من المناقشة. ووافق الفريق أيضا على أن الأمانة ينبغي أن تعد استعراضا لمؤشرات الأداء وشكل الإبلاغ بغية تبسيط الأشكال الحالية وإعداد مؤشرات SMART، ولكن تاريخ التقديم لمثل هذا الاستعراض لم يتقرر بعد؛ وقدمت اقتراحات للاجتماع الحادي والتسعين أو الاجتماع الأول في عام 2023. وناقش فريق الاتصال أيضا مستوى التمويل. وكان هناك اتفاق عام بأن مسؤوليات وحدات الأوزون الوطنية ستزداد مع تنفيذ تعديل كيغالي وأنه يقتضي بالتالي زيادة في التمويل. غير أن مستوى التمويل يحتاج إلى المزيد من البحث. ومن بين الآراء التي أعرب عنها أعضاء فريق الاتصال كانت سرعة الاتفاق على مستوى التمويل؛ وأن التمويل ينبغي أن يقدم على أساس امتثال البلدان للالتزامات؛ وأنه ينبغي النظر في المقترح بإيجاد حزمة تتعلق بزيادة التمويل.

38. وبعد تقرير فريق الاتصال، وافقت اللجنة التنفيذية على مواصلة مناقشة استعراض مشروعات التعزيز المؤسسي، بما في ذلك مستويات التمويل، في الجزء الثاني من الاجتماع التاسع والثمانين على أساس نص العمل الوارد في المرفق بالتقرير الحالي، الذي تم الموافقة عليه من فريق الاتصال في الجزء الأول من الاجتماع التاسع والثمانين والمستند إلى التوصية المقترحة من الأمانة في الفقرة 46 من الوثيقة UNEP/OzL.Pro/ExCom/89/4.

البند 7 من جدول الأعمال: المسائل المتعلقة بتعديل كيغالي لبروتوكول مونتريال

(ج) تحليل مستوى وطرائق تمويل التخفيض التدريجي للهيدروفلوروكربون في قطاع خدمة التبريد (المقرر 76/88)

39. قدم ممثل الأمانة الوثيقة UNEP/OzL.Pro/ExCom/89/8، مشيرا إلى أنها كانت إعادة إصدار للوثيقة UNEP/OzL.Pro/ExCom/88/72 مع إضافة مذكرة من الأمانة توجز المناقشات التي دارت بواسطة اللجنة التنفيذية في اجتماعها الثامن والثمانين. وبعد أن وصف طرائق ومستويات التمويل المقترحة من الأمانة في الوثيقة، لفت الأنظار إلى حقيقة أنه خلال الجزء الثاني من الاجتماع التاسع والثمانين في إطار البند 7(و) من جدول الأعمال المؤقت (UNEP/OzL.Pro/ExCom/89/1)، قد تطلب الأمانة نظر زيادة تمويل قطاع الخدمة للبلدان التي ينخفض فيها حجم الاستهلاك مثلما أشير إليها في الفقرة 16 من المقرر 2/XXVIII لاجتماع الأطراف لدعم إدخال البدائل المنخفضة القدرة على الاحترار العالمي للمواد الهيدروفلوروكربونية والمحافظة على كفاءة استخدام الطاقة. ونظرا للخطط الرامية إلى مناقشة هذه المسألة، طلبت الأمانة من اللجنة التنفيذية خلال الاجتماع الحالي أن تنظر فيما إذا كانت تراعي هذه الزيادة في المستقبل في الأموال المخصصة للبلدان التي ينخفض فيها حجم الاستهلاك في تمويل المرحلة الأولى من خطط تنفيذ تعديل كيغالي لخفض الهيدروفلوروكربون التي نوقشت في إطار هذا البند، غير أن إجراء ذلك يعني أن البلدان التي ينخفض فيها حجم الاستهلاك التي لم تصادق بعد على تعديل كيغالي لن تؤخذ في الاعتبار في هذه الزيادة. كما أشار ممثل الأمانة إلى أن اللجنة التنفيذية قد ترغب في النظر في هذه الوثيقة، بما في

ذلك توصية في ضوء المبادئ التوجيهية الخاصة بإعداد خطط تنفيذ تعديل كيغالي لخفض الهيدروفلوروكربون لبلدان المادة 5 التي ووفق عليها في الاجتماع السابع والثمانين.

40. وفي المناقشة التي تلت، اغتنم أحد الأعضاء الفرصة لتكرار التعليقات التي أبدت خلال الاجتماع الثامن والثمانين التي اقترحت وضع إطار وآلية للاستخدام خلال إزالة الهيدروكلوروفلوروكربون التي قد تكون قد حددت من تطبيقها على خفض الهيدروفلوروكربون بالنظر الى التحديات التي تتعلق بسلامة غازات التبريد المنخفضة القدرة على الاحترار العالمي. وعلاوة على ذلك، فإنه لا ينبغي النظر في استراتيجية الامتثال التجميعة لقطاع الخدمة إلا عند تقييم الاحتياجات المتعلقة بقطاع خدمة التبريد عام 2028 حيث يكون الرقم الأساسي للهيدروفلوروكربون قد وضع في ذلك الوقت لجميع أطراف المادة 5 ويكون التوزيع القطاعي للمواد الهيدروفلوروكربونية قد عرف.

41. وشدد عضو آخر على أهمية التوصل الى اتفاق بشأن طرائق ومستويات التمويل لقطاع الخدمة خلال الاجتماع التاسع والثمانين، مشيراً الى أن الكثير من البلدان قد حصل بالفعل على الأموال لإعداد خطط تنفيذ تعديل كيغالي لخفض الهيدروفلوروكربون، وأن من الواضح وخاصة بالنسبة للبلدان التي ينخفض فيها حجم الاستهلاك أن اتخاذ إجراء في قطاع الخدمة يعتبر عنصراً رئيسياً في الامتثال التجميعة عام 2024 في إطار تعديل كيغالي. وبعد أن أشار الى أن أنشطة قطاع خدمة التبريد المؤهلة قد بينت في المقرر 2/XXVIII للاجتماع الأطراف، وأن بالوسع إضافة أنشطة أخرى فيما بعد، أوصى بأن تتجنب اللجنة في أي فريق اتصال قد يتم إنشائه، إجراء مناقشات مفصلة عن الأنشطة التي ستمول، وبدلاً من ذلك تهدف إلى معالجة هذه المسائل الثلاثة قبل تناول مستويات التمويل: أولاً مثلما طلبت الأمانة ما إذا كان التمويل المتفق عليه بالنسبة للبلدان التي ينخفض فيها حجم الاستهلاك سوف يتضمن أي تمويل إضافي قد يتقرر كجزء من المناقشات في إطار البند 7(و) من جدول الأعمال خلال الجزء الثاني من الاجتماع التاسع والثمانين؛ وثانياً كيفية معالجة مسألة تجنب التداخل والسعي الى تحقيق الموازنة فيما بين أنشطة خفض الهيدروفلوروكربون في قطاع الخدمة والأنشطة الجارية لإزالة الهيدروكلوروفلوروكربون بالنظر الى التماثل الأساسي بين تلك الأنشطة؛ وثالثاً ما إذا كانت بيانات الهيدروكلوروفلوروكربون تستخدم كتقريب لوضع مستويات التمويل. وكان من رأيه بالنسبة للمسألة الثالثة أن استخدام بيانات الهيدروكلوروفلوروكربون هو أفضل أسلوب للمرحلة الأولى من خفض بالنظر الى عدم توافر رقم الأساس للهيدروفلوروكربون أو بيانات يعتمد عليها في الاستهلاك في قطاع الخدمة بالنسبة لبلدان المادة 5. غير أنه اقترح إجراء استعراض في عام 2024 أو 2025 على أساس الرقم الأساسي للبيانات القطاعية التي سوف تتوافر قرب نهاية عام 2023، من أجل السماح بإسناد مستويات التمويل الى استهلاك الهيدروفلوروكربون بدلاً من استهلاك الهيدروكلوروفلوروكربون.

42. ووافقت اللجنة التنفيذية على إنشاء فريق اتصال لمتابعة المناقشات.

43. وبعد ذلك، أفادت منسقة فريق الاتصال عن نتائج مناقشات الفريق، التي تم تسجيلها في التقرير الحالي لتعمل كأساس لمزيد من المناقشات في فريق اتصال في الجزء الثاني من الاجتماع التاسع والثمانين. وأفادت بأن هناك اتفاق عام بأن النظر في الطلب من الأطراف في الفقرة 16 من المقرر 2/XXVIII، المتعلق بإدخال بدائل للمواد الهيدروكلوروفلوروكربونية تكون ذات إمكانية منخفضة أو معدومة للاحترار العالمي وخدمة الكفاءة في استخدام الطاقة في قطاع الخدمة/ المستهلك النهائي يمكن حذفها من المناقشة بموجب البند الحالي من جدول الأعمال واستمرارها بموجب البند 7(و) من جدول الأعمال. واتفق الفريق أيضاً على مناقشة الطريقة الثالثة التي اقترحتها الأمانة في الوثيقة UNEP/OzL.Pro/ExCom/89/8. وعلاوة على ذلك، تم مناقشة عدداً من العناصر الأخرى، مع النتائج التالية:

(أ) كان هناك فهم عام بالحاجة إلى الاستفادة من البنية التحتية القائمة، مع تشديد أطراف عديدة من أطراف المادة 5 على الجهد الإضافي والأنشطة الإضافية المطلوبين نتيجة للتخفيض التدريجي للهيدروفلوروكربون والحاجة إلى التأكد من مراعاة ذلك في التمويل المتفق عليه؛

(ب) اقترح أن يتم تصنيف البلدان التي لا ينخفض فيها حجم الاستهلاك على أساس الاستهلاك والاحتياجات، وأن يقترح المزيد من المناقشة بشأن مستويات التمويل المصاحبة في الجزء الثاني من الاجتماع التاسع والثمانين، وأن يقدم طلب إلى الأمانة في هذا الصدد؛

(ج) واقترح أيضا أن تستند القيمة الشاملة للتمويل المخصص لقطاع الخدمة بالنسبة لجميع البلدان إلى الطريقة الثالثة؛

(د) ووافق الفريق على أن خطوط الأساس الحالية للهيدروكلوروفلوروكربون سيتم استخدامها كبديل لاستهلاك الهيدروفلوروكربون عند النظر في التمويل؛ واقترح أن يتم استعراض مستويات التمويل، في عام 2025 مثلا، بمجرد معرفة خطوط أساس الهيدروفلوروكربون، من أجل تحديث كيفية تعديل التمويل استنادا إلى مستويات استهلاك الهيدروفلوروكربون.

44. وبعد التقرير من فريق الاتصال، وافقت اللجنة التنفيذية على مواصلة النظر في الفقرة 16 من المقرر 2/XXVIII، المتعلقة بجملة أمور من بينها كفاءة استخدام الطاقة، على نحو منفصل، بموجب البند 7(و) من جدول أعمال الجزء الثاني من الاجتماع التاسع والثمانين ومواصلة مناقشة تحليل مستوى وطرائق تمويل التخفيض التدريجي للهيدروفلوروكربون في قطاع خدمة التبريد في نفس الاجتماع، على أساس كل من مناقشة ونتائج فريق الاتصال بشأن المسألة في الجزء الأول من الاجتماع التاسع والثمانين والمعلومات الإضافية التي ستقدمها الأمانة في الجزء الثاني من الاجتماع التاسع والثمانين عملا للمقترحات المعروضة في الفقرتين الفرعيتين 43(ب) و(ج) أعلاه.

البند 9 من جدول الأعمال: مسائل أخرى

45. لم تطرح أية مسألة في الوقت الذي تم فيه الإعتماد على جدول الأعمال.

البند 10 من جدول الأعمال: إقرار التقرير

46. اعتمدت اللجنة التنفيذية التقرير الحالي على أساس مشروع التقرير الوارد في الوثيقة UNEP/OzL.Pro/ExCom/89/L.1.

البند 11 من جدول الأعمال: اختتام الاجتماع

47. وبعد تبادل المجاملات المعتادة، اختتم الاجتماع في الساعة العاشرة صباحا ليوم الجمعة 20 مايو/أيار 2022.

المرفق الأول

مشروع مقرر بشأن البند 5 من جدول الأعمال: استعراض مشروعات التعزيز المؤسسي، بما في ذلك مستويات التمويل (المقرر 51/74(د))

(نص عمل)

[قررت اللجنة التنفيذية:

- (أ) الإحاطة علما باستعراض تمويل مشروعات التعزيز المؤسسي بما في ذلك مستويات التمويل (المقرر 51/74(د)) الوارد في الوثيقة UNEP/OzL.Pro/ExCom/89/4؛
- (ب) [وضع مستوى تمويل لدعم التعزيز المؤسسي يأخذ في الاعتبار الأنشطة التي ستحتاجها بلدان المادة 5 للاضطلاع ببدء أنشطة لتنفيذ تعديل كيغالي والوفاء بتدابير الرقابة الأولى للتخفيض التدريجي للمواد الهيدروفلوروكربونية خلال الفترة 2020-2030، بينما تواصل في نفس الوقت تنفيذ خطط إدارة إزالة المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية؛] [+ 60 في المائة]
- (ج) أن تمدد مدة تجديد مراحل تنفيذ التعزيز المؤسسي من سنتين كما هو الحال الآن إلى ثلاث سنوات لمقترحات تجديد التعزيز المؤسسي المقدمة منذ [الاجتماع التسعين] وما بعد ذلك؛
- (د) أن تطلب إلى الأمانة أن تناقش مع الوكالات الثنائية والمنفذة مسائل تتعلق باستعراض الشكل الحالي للتقارير النهائية وطلبات تمديد تمويل التعزيز المؤسسي، واختيار مجموعة من مؤشرات الأداء يمكن أن تستخدمها جميع بلدان المادة 5 بشكل منظم، وإبلاغ اللجنة التنفيذية في [الاجتماع الحادي والتسعين] [أول اجتماع يعقد في عام 2023]؛
- (هـ) أن تطلب إلى الأمانة أن تقدم استعراضا إضافيا لمشروعات التعزيز المؤسسي بما في ذلك مستويات التمويل في موعد لا يتجاوز الاجتماع الثاني في عام [2025] [2029 مع مراعاة الالتزامات المتبقية للهيدروكلوروفلوروكربون].]